هذه الأجهزة خلال العطلة البرلمانية وهو ما يُحيل على عدّة تساؤلات وشكوك، واقترح أحد النواب القيام بتدقيق من طرف أجهزة وزارة الداخلية للتثبّت من وجود أجهزة تنصّت مغايرة للموجودة في إطار النشاط العادي للأجهزة الأمنية، وتساءلوا عن الحاسوب الإداري الذي فُقد وعلاقته بموضوع الأمن الموازي، بينما أكّد نائب آخر على ضرورة التعامل مع هذه المسألة بمزيد من السريّة لضمان الجدوى على غرار ما هو معمول به في البلدان المتقدّمة.

وتقدم النواب بتساؤلات واستفسارات حول ميزانية التصرف وميزانية التنمية تعلقت بالخصوص:

*** نفقات التصرف:**

- لاحظ أغلب النواب ضعف في الاعتمادات المرصودة لترقية الإطارات واعتبروها لا تعكس النيّة في تطوير الموارد البشرية التي هي من أهم الآليات لمعاضدة العمل التشريعي،
- اقترحوا تكريس برنامج الفلطوضوئية للاقتصاد في الطاقة ليكون المجلس رائدا في مجالات استعمال الطاقات البديلة،
- تساءل بعض النواب عن دور الإعلام ومساعد الرئيس المكلف بالإعلام، وأفادوا أن منظومة الإعلام بمجلس نواب الشعب غير مسخّرة للترويج الإيجابي لحجم عمل النواب واللجان البرلمانية، إلى جانب أنها منظومة غائبة في ما يتعلق بالردّ على ما تصدره الصحافة المكتوبة والمسموعة وشبكات التواصل الاجتماعي من إشاعات ومغالطات للرأي العام وتشويه للنواب ولسمعة المجلس، وأكّدوا على أن يتم توجيه الإعلام للتعريف بحجم العمل الذي تقوم به المؤسسة البرلمانية من ناحية، ورفع كل التباس وتصحيح لكل المغالطات التي يمكن أن تؤثّر على الرأي العام من ناحية أخرى ليكون الإعلام المرآة العاكسة للقضايا المطروحة على البرلمان وللتعريف بأهمية دور هذه المؤسسة في ترسيخ مقوّمات الانتقال الديمقراطي والبناء المؤسساتي،
- اقترح بعض النواب أن يكون تمويل التكوين والرسكلة وسفر النواب من ميزانية مجلس نواب الشعب وليس بموجب تمويل هيئات أجنبية ضمانا لاستقلالية قرار المجلس، وأكدوا من جهة أخرى على رصد الاعتمادات الضرورية لتكوين ورسكلة موظفي المجلس لتطوير المهارات،
- استفسر نواب اخرون عن وضعية المساعدين البرلمانيين الموضوعين على ذمة الكتل،
- كذلك اقترح بعض النواب أن يتم إدراج ملحق في وثيقة الميزانية يتعلق بالأموال التي تُرصد لمجلس نواب الشعب من قبل ممولين أجانب لإضفاء مزيد من الشفافية.

*** نفقات التنمية:**

- لاحظ النواب اقتصار نفقات التنمية على الجانب الأمني وغياب استراتيجية لتطوير العمل النيابي من خلال توفير الآليات الضرورية، وتساءلوا عن الاستراتيجية المعتمدة لتطوير فضاء المجلس وتوفير مكاتب تسهّل عمل النواب خاصة في ظل وجود كتل دون مكاتب، واستفسروا عن المقترحات المقدّمة من قبل جهات أجنبية لبناء فضاءات بالمجلس،
- أكد النواب على توفير مكاتب وفضاءات خاصة باستقبال النواب للمواطنين وغيرهم، واستفسروا عن التأخير في إنجاز المشاريع المتعلقة بهذه الفضاءات،
- استفسر بعض النواب عن هوية الطرف العربي الذي اقترح بناء فضاءات للنواب.

*** تساؤلات مختلفة،**

- أسباب عدم مشاركة تونس في منظمة النساء البرلمانيات العربيات بالرّغم من ريادتها في حقوق المرأة وطلب المنظمة من مجلس نواب الشعب المشاركة،
- اقتراح البث المباشر داخل اللجان وخاصة لجنة المالية والتخطيط والتنمية لإبراز كميّة العمل في اللجان،
- ضرورة العمل على إيجاد الآليات الضرورية لتطوير العلاقة بين السّلطة التشريعية والمواطن في اتجاه الاستجابة لمطالب المواطنين ومتابعة تنفيذها،
- ضرورة النهوض بالجانب الاجتماعي لموظفي وأعوان مجلس نواب الشعب،
- التعامل بأكثر شفافية مع المهمات بالخارج التي يؤديها النواب، وتساءل عن المعايير المعتمدة في تكليف نائب دون آخر والتأكيد على تقديم تقرير في المهمة،

وتقدم النواب ببعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

- عقد جلسة تقييمية لهذه الخماسية،
- إصدار مجلة تتعلق بالنشاط البرلماني،
- ضرورة تطوير النشاط الدبلوماسي للمجلس،
- العمل على تحسين أداء الصفحة الرسمية لمجلس النواب لتكون مرآة عاكسة لنشاط المجلس والنواب.

وفي ردّه، بين السيد مساعد الرئيس أن مسألة أمن النواب وبناية مجلس نواب الشعب تمّت في إطار مشروع متكامل رُصد له مبلغ 7 م.د في ميزانية الدولة لسنة 2018، وأكّد أن تمويل أمن المجلس لا يتضمن تمويلات أجنبية من أيّ منظمة كانت أو دولة. هذا، وقد تمّ تأمين ثلاثة أبواب وتجهيزها بأجهزة رقابة تمّ اقتناؤها في إطار التشريع الجاري به العمل.

وفيما يتعلق بقاعة العمليات الموجودة في مجلس نواب الشعب، وضّح السيد مساعد الرئيس أنها قاعة عمليات تنسيقية يتم من خلالها القيام بتسجيل ما ترصده أجهزة المراقبة داخل المجلس باعتبار أن أمن المجلس من الداخل من اختصاص المجلس وحده.

وبدوره، أكّد السيد رئيس الديوان أنه لا يوجد أمن مواز ولا أجهزة تنصّت على النواب موضّحا أن هناك فقط نقائص أمنية أكّدتها دراسة تمّت سنة 2013 والتي على أساسها تمّ اعتماد منهجية واستراتيجية لتأمين المجلس في إطار برنامج بقيمة 7 م.د، مشيرا إلى أنه تمّ إطلاع جميع الأطراف وخاصة الأمن الرئاسي على مشروع خطّة التأمين. كما أفاد أن كل أجهزة الرقابة هي على ملك المجلس، وقد تمّ في إطار التعاون عقد عدّة اجتماعات بالتنسيق مع الأمن الرئاسي.

وفيما يتعلق بتوزيع الأدوار بين مجلس نواب الشعب والأمن الرئاسي، وضّح السيد رئيس الديوان أن هناك دليل إجراءات بصدد الإنجاز يحدّد مسؤولية كل طرف.

كما وضّح أن أمن النواب خارج المجلس وأمن البناية هو من اختصاص الأمن الرئاسي، بينما أمن النواب والبرلمان من الداخل هو

من اختصاص مجلس نواب الشعب وحده مؤكّدا أنه ليست هناك نيّة في التدخّل في مهام الأمن الرئاسي.

كما أفاد أن الموظف المزمع تكليفه بقاعة المراقبة لا علاقة له بهذه القاعة، بل أن الولوج لهذه القاعة هو حكر على ثلاثة تقنيين من موظفي المجلس وتقنيين من الشركة التي تمّ اقتناء الأجهزة منها وذلك في إطار تأمين انطلاق هذه الأجهزة في العمل.

وأضاف أنه سيتم العمل على تكوين ورسكلة موظفين من المجلس لتكوين فريق يتدخل في حالة الأزمات مثل نشوب حريق أو حدوث كوارث. وتشتمل هذه الغرفة على تركيز التصرّف في الكهرباء والتكييف والمطافئ مؤكّدا أن التطبيقة الإعلامية المتعلقة بالمنظومة الأمنية للمجلس لا يمكن الولوج لها إلا عن طريق حاسوب قار وليس عن طريق حاسوب محمول، موضّحا أن الحاسوب الذي تمّت سرقته هو في مسؤولية موظف إطار لا علاقة له بالمنظومة الأمنية ولا بالتطبيقات الإعلامية الخاصة بها، والتحقيقات جارية في الموضوع.

وبخصوص أسباب عدم عرض مشروع المنظومة الأمنية على مكتب المجلس، وضّح السيد نائب الرئيس أنه تمّ التطرّق إلى هذا المشروع داخل المكتب بمناسبة إعداد ميزانية المجلس لسنة 2018 وتمّ توزيع الملف المتعلق بالمنظومة على كل أعضاء المكتب، لكن على المستوى التقني لم يتم التداول في شأنه في المكتب وتمّ إرجاء النظر فيه.

وفيما يتعلق بحذف وزارة المالية للاعتمادات المقترحة من قبل مجلس نواب الشعب والمتعلقة بالترفيع في منحة العمل البرلماني للأعوان، اقترح مساعد الرئيس عقد جلسة تحكيمية بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية ووزارة المالية لإعادة ترسيم هذه الاعتمادات.

أما فيما يتعلق بضرورة الضغط على تكلفة الطاقة والماء، وضّح السيد نائب الرئيس أن كلفة الكهرباء تقدّر بـ 450 أ.د و700 أ.د للماء، موضّحا أن هناك دراسة بصدد الإنجاز حول استغلال الطاقة الشمسية وهي تتطلب مزيد التعميق.

وبالنسبة إلى الفضاءات الإدارية، وضّح أنّ المساحة موجودة وتقدّر بـ 3000 متر مربّع والدراسة أكّدت أن تكلفة المشروع في حدود 150 م.د، لكن الوضع الاقتصادي الراهن لا يسمحُ في الانطلاق في إنجاز المشروع.

وبخصوص المقترح المتعلق بعقد جلسة تقييمية للمدّة التشريعية الحالية، أفاد أن السيد رئيس مجلس نواب الشعب اقترح تخصيص يوم برلماني لتقييم المدّة النيابية الحالية واقتراح الحلول للمستقبل.

وفيما يتعلق بكيفية تطوير علاقة المجلس مع المواطن، ذكّر أن هناك مساعد رئيس وإدارة كاملة مهيكلة إداريا وسياسيا عُهد لها متابعة هذه العلاقة والتباحث في سبل تطويرها.

هذا، وتجدر الإشارة أن اللجنة استمعت ظهر نفس اليوم إلى السيد وزير المالية حول مشروع ميزانية الوزارة، وقبل الشّروع في مناقشة الميزانية، طرح النواب مسألة التخفيض في الاعتمادات المقترحة من المجلس في مشروع ميزانية المجلس والمتعلقة بجزء كبير منها في التّرفيع في منحة العمل البرلماني للموظفين. وأكّد النواب على ضرورة عدم التقليص في حجم ميزانية مجلس نواب الشعب باعتبارها ميزانية متواضعة جدّا من ناحية، وباعتبار الاعتمادات التي تمّ حذفها تهمّ الترفيع في منحة العمل البرلماني للموظفين من ناحية أخرى. وتعهّد السيد وزير المالية بالاستجابة لهذا المطلب في إطار مشروع ميزانية 2019.

وبذلك أنهت لجنة المالية والتخطيط والتنمية النظر في مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2019.

انتهى التقرير سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سأقرأ عليكم قائمة المتدخلين حول مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب: السيد الزهير الرجبي والسيدة ليلى الحمروني والسيد هيكل بلقاسم والسيد مبروك الحريزي والسيد حمد خصخوصي والسيد فيصل تبيني والسيدة الهادي صولة والسيدة هالة عمران والسيد يوسف الجويني والسيد عبد اللطيف المكي والسيد عدنان الحاجي والسيد الحبيب خضر والسيد عماد الدائمي والسيدة ألفة السكري الشريف والسيدة هالة الحامي والسيد النذير بنعمو والسيدة ليلى أولاد علي والسيد ياسين العياري والسيد زهير المغزاوي والسيدة نادية زنقر والسيد أحمد الصديق والسيد كريم الهلالي والسيد حسين الجزيري والسيد طارق الفتيتي.

سيدوم النقاش لمدة ساعتين و22 دقيقة، أرجو من كتابة الجلسة إعلام السادة النواب الموجودين في اجتماعات أخرى بوجودهم في قائمة المتدخلين حتى يكونوا حاضرين عند المناداة على أسمائهم.

الكلمة للسيد الزهير الرجبي، له سبع دقائق تفضل.

السيد الزهير الرجبي

شكرا سيدي الرئيس،

في بداية الأمر أريد أن أحيي كل إطارات ومستشاري مجلس نواب الشعب وكل الموظفين والعمال بدون استثناء وكذلك الأمن الرئاسي الساهر على حماية هذه المؤسسة العظيمة، كما أرحب بالسيد مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام مرحبا بكم ونظرا لحسن سير هذه المؤسسة الأم وهي أم كل السلط فلا بد من توفير بعض المستلزمات وسأبدأها في شكل نقاط:

أولا: يجب الإسراع بوضع تنظيم هيكلي للمجلس حتى تتمكن الإدارة من العمل بصفة منتظمة وبأكثر نجاعة وخاصة في كنف الحيادية.

ثانيا: الإسراع بسن نظام قانوني خاص بالوظيفة العمومية البرلمانية على غرار ما هو معمول به في التجارب المقارنة وقد زار زملائي النواب برلمانات أخرى واطلعوا على الظروف التي يعيشها الموظفون والمستشارون في تلك البرلمانات.

ثالثا: مزيد إحكام إسناد الخطط الوظيفية وعدم إخضاعها إلى أي اعتبارات سواء كانت ذاتية أو غير ذلك والاعتماد في ذلك على الكفاءة والأداء وضمان العدالة بين كل الموظفين دون سواها، يعني هذه هي المقاييس المطلوب أن يعتمدها مجلس نواب الشعب ورئيسه ومكتبه في إسناد هذه الوظائف وخلال الخمس سنوات التي قضيناها في هذا المجلس اطلعنا على عديد الحالات فهناك أشخاص نريدهم أن يوجدوا في مواقع معينة وذلك لحسن سير هذه المؤسسة لكن للأسف لن يقع ذلك ووجدنا فيها غيرهم ولن أقوم بالتوضيح أكثر من ذلك سيدي الرئيس.

رابعا، التكوين وخاصة للمستشارين لأن دور المستشار في اللجنة في اعتقادي يجب أن يتجاوز دور كاتب التقرير أو محضر الجلسة، فالمستشار يجب أن يكون قوة اقتراح ويجب أن يكون باحثا ويجب أن يكون مفيدا للجنة ولمكتبها حتى يقع إخراج القوانين التشريعية أو المهام الرقابية في أحسن شكل يليق بهذه المؤسسة الأم.

خامسا وهو محور آخر سيدي الرئيس، أعتقد أن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية التي تخضع الآن لسلطة إشراف رئاسة الجمهورية شخصيا لدينا سنوات عديدة لم نر ما قدمته وما فعلته هذه الهيئة، في حين أن مجلس نواب الشعب بحكم الدستور وبحكم القانون وإلى جانب دوره التشريعي له دور رقابي يمارسه ونراه يمارسه من خلال الأسئلة الكتابية والشفاهية والزيارات الميدانية وكذلك منح الثقة للوزراء. وبالتالي من المفروض أنها المهمة الرئيسية ونطالب من خلال الشكل القانوني بإلحاق هذه الهيئة بمجلس نواب الشعب حتى تكون متحررة أكثر وبعيدة عن السلطة التنفيذية وتكون مرتبطة بالسلطة التشريعية حتى تمارس مهامها كما ينبغي ولا نضطر في بعض الحالات إلى الالتجاء لتكوين لجان خاصة للتحقيق في أي موضوع من المواضيع لو كانت هذه الهيئة تابعة لمجلس نواب الشعب.

نقطة أخرى تتعلق بالميزانية في نفقات التنمية سيدي الرئيس أنا أريد أن أعرف 3575 مليارا التي رصدت في ميزانية 2018 أين صرفت؟ أريد أن أراها على أرض الواقع، ما هي الإنجازات وما هي البناءات وما هي التجهيزات وغيرها في مجال التنمية؟ لا بد من تقييم حقيقي للأموال التي رصدت وأين صرفت؟

كذلك نحن اقترحنا في 2019 في هذه الميزانية 2000,5 مليار وأنا شخصيا ألاحظ أنه تم إعداد هذا الباب منذ أكثر من ستة أشهر والسيد مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام، أريدك أن تجيبني في هذه الجلسة عن تكلفة هذا الباب. لدينا باب منذ أكثر من ستة أشهر وأنا كنائب من حقي معرفة تكلفة الباب ولماذا إلى حد الآن ليس Fonctionnel؟

السيد رئيس المجلس، وعدتنا منذ سنتين أو أكثر ببناء مكاتب وفضاءات للنواب خاصة في الأرض البيضاء التي على اليمين وحقيقة فرحنا وحلمنا أن يكون لدينا كنواب مكاتب لأنه من غير المعقول أن نستقبل الضيوف في أروقة المجلس، نحن لا نستطيع القيام بعملنا هكذا وتريدون منا أن نكون ناجعين وأن نبقى مثل يوم السبت إلى غاية الساعة الواحدة بعد منتصف الليل على تلك الحال فرجاء التسريع بإنجاز ما تعهدتم به منذ سنتين.

في الختام، أريد تحية لكل الموظفين والمستشارين الذين يعملون مع الجلسة العامة والذين يبقون معنا إلى غاية الساعة منتصف الليل والساعة الواحدة بعد منتصف الليل. سيدي الرئيس هؤلاء في حاجة إلى تحفيز إيجابي لأنهم يبذلون مجهودا ويجتهدون معنا ويقومون بإعانتنا ومع ذلك ألاحظ أنه لا يوجد مقابل مثلما يوجد في القطاع العام وغيره فهم لا يتمتعون بساعات إضافية في حين أنهم يعملون فمن حقهم المنحة البرلمانية التي يطالبون بها.

أريد أن أقول للرأي العام أنه عندما طالبنا برجوع الميزانية للحجم المقترح الذي قدمه مجلس نواب الشعب فلا يعني أننا نطالب بزيادة للنواب، بوضوح نحن نطالب بهذا لمن يعمل 16 و17 ساعة في هذا المجلس دون أن يقول إننا تعبنا وشكرا للموظفين والإداريين وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة ليلى الحمروني، لها ست دقائق.

السيدة ليلى الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

تدخلي هذا في الحقيقة هو إعادة لتدخل قمت به في إطار نقاش ميزانية نواب الشعب في لجنة المالية ولكنني لم أعثر على أي جواب يقنعني فقلت سأعيده عسى أن أجد جوابا يشفي غليلي في هذه المسألة التي أريد أن أتحدث في خصوصها.

سيدي الرئيس، في السنة الفارطة تقدم مجموعة من الموظفين في هذا المجلس بعريضة تطالب مساندتنا وتضامننا معهم في مطلب أعتقد أنه مطلب شرعي لا لبس فيه وهو مطلب تكوين تعاونية. ونحن نعرف أن كل المهن في تونس قاموا بتعاونيات أذكر منها تعاونية الأمن والحرس والتعليم وغيرها وكل المجالات المهنية فتضامنا معهم أمضينا على هذه العريضة ولكن ما راعنا إلا أن شنت حملة في الصحف وعلى صفحات التواصل الاجتماعي ضد النواب تدعي أن النواب يطالبون بمنحة التأبين يعني عندما نموت يقدمون لنا منحة لتأبيننا ويمنحوننا الأموال.

في الحقيقة قيل ما قيل في النواب ونحن نتفهم الشكوك وغياب الثقة بين الشعب وبين الطبقة السياسية وبين الشعب وبين الأحزاب وبين الشعب وبين النواب وأحيانا لهم الحق فيما نستمع له من ممارسات ومن فساد كبير ولكن هذا لا يعني أن نضع كل الناس في نفس السلة، فاستغربت لما حصل لأنني كنت أنتظر أن تقع حملة مضادة لكي تفسر للرأي العام أن هذا مطلب شرعي ولا زلت ألح أن هذا مطلب شرعي وأطالب من هذا المنبر أن تكون لموظفي هذا المجلس تعاونية تحل لهم مشاكلهم مثل بقية التونسيين، فهم سواسية.

سيدي الرئيس، استغربت غياب الرد الذي يلزم والذي لا بد أن يكون في محله بخصوص هذه الحملة لأن من يمس النواب يمس المجلس ومن يمس المجلس يمس بمؤسسة تشريعية وفي النهاية هو يمس بالديمقراطية لأنه لا توجد ديمقراطية بدون مؤسسة تشريعية ومثلما نسمع اليوم من يقول اغلقوا مجلس النواب وكأن بغلقه ستحل المشاكل المادية للشعب التونسي.

أنا في الحقيقة أردت أن أستمع لرد إخواني ولكني في الحقيقة لم أجده وهذا لا يعني أن الوحدة الإعلامية لا تقوم بعملها.

أريد أن أهنئ كل الإخوة والأخوات الذين يعملون في الوحدات الإعلامية ونلمس تحسنا يوما بعد يوما في تغطية العمل المجلسي من خلال صفحة "التويتر وصفحة الفيسبوك وصفحة الستريمينغ" التي تعرض مباشرة كل التدخلات وهذا عمل نقيمه ولكننا في حاجة إلى إعلام داخلي للمجلس يفسر للرأي العام ما يقع وينفي كل الشبهات التي تمس خاصة النواب والخلط بين من يعمل يوميا في اللجان ويصوت ويحضر والذين هم متغيبون مع الأسف.

قلنا لكم منذ السنة الفارطة بعث تلفزة برلمانية هي لا تكلف الكثير، تلفزة تصور عمل اللجان لأن عملها يومي وهام ونقاش القوانين الهامة يكون في اللجان والجلسات العامة هي الصورة الأخيرة للعمل يعني هي الشجرة التي تغطي الغاب فهي جهد النواب والموظفين وكل هذا لا تقع رؤيته وفي الأخير لا نرى سوى المقاعد الخضراء الفارغة، مع الأسف في كل مرة نثير هذه المسألة.